الأنباء
الثلاثاء 22 نوفمبر 2011

الغرفة: ولاية أسرة الحكم تستند للشرعية الدستورية والوطنية والتاريخية .. وأحداث الأربعاء انتكاسة لا تبرر قمع الحريات

أصدرت غرفة تجارة وصناعة الكويت بيانا قالت فيه: في مسيرة الدول والمجتمعات، أحداث تشكل منعطفات مفصلية بعيدة التأثير على اتجاهاتها وتحولاتها، وربما على كيانها ايضا، ونكاد نجزم حين نزعم ان احداث العنف غير المبرر وغير المسبوق، التي شهدتها الكويت ليل الاربعاء 16 نوفمبر 2011، تمثل احد هذه المنعطفات بالغة الخطر، عميقة الاثر، ذلك ان تلك الاحداث بكل مراحلها ومجرياتها، وبكل عنفها وتداعياتها، وبكافة اطرافها والمحرضين عليها، جاءت بمثابة انفجار مرعب لما وصل إليه الاحتقان السياسي والاجتماعي في الكويت. ورغم ما لحق بالاقتصاد الكويتي بكل أنشطته من اضرار بالغة جراء هذا الاحتقان المتصاعد على مدى سنوات، فإن بيان غرفة تجارة وصناعة الكويت هذا ليس تعبيرا عن هموم الاقتصاد وإخفاقات التنمية على أهميتها وخطورتها، بل هو صرخة كويتية من مؤسسة وطنية شهدت ولادة الدستور وساهمت في بلورة رؤاه وتطلعاته، وعاصرت ارتفاع صرح مجلس الأمة وشاركت في رفع قواعده، ثم عاشت بفخر فصول تألقه ونجاحاته، كما عايشت بحزن فترات انتكاساته، وبكت مثل كل الكويت يوم اطفأ الاحتلال انواره، ومثل كل الكويت لم تستطع ان تحبس دمعها ليلة انتهاك حرمته.

وبيان غرفة تجارة وصناعة الكويت هذا لا يقف عند تاريخ وحدود الحدث الخطير الحالك، بل يحاول ان يرصد اسباب هذا الاحتقان السياسي الغاضب، ليجد ان ضعف الادارة العامة على اطلاقها، وهروب الحكومة من استحقاقات التغيير، ورهبتها من اتخاذ القرار، قد وضعت الكويت في أزمة بنيوية عامة وعميقة ونافذة الى صميم كل انشطة الدولة والمجتمع، فهي واضحة في اخفاق العملية التعليمية، وفي تردي الخدمات العامة والبنية الأساسية والمؤسسية، وفي احباط جهود التنمية وغموض مشاريع الخطة، وأسباب الاحتقان المتفجر تعود ايضا الى تداخل حدود السلطات الثلاث، وطغيان بعضها على بعضها الآخر، وإلى اساليب الحكومة في تفريغ القوانين من مضامينها وفي سعيها لفصل النص الدستوري عن روحه وحكمته وتباطئها في التصدي الجاد للفساد بكل صوره، وفي الوقت ذاته، لابد من الاعراب بكل صراحة ووضوح عن ان كل هذه الأسباب، على كثرتها وخطورتها وتراكمها، لا تعدو كونها تفسيرا للاحتقان المتفجر ليل الأربعاء الأسود، ولا يمكن ان تشكل تحت اي تحليل او تعليل تبريرا لانتهاك حرمة بيت الأمة وتسلق سوره وكسر بابه، واقتحام قاعته وإذلال قبته، وبتحريض مع الاسف الشديد من بعض اصحاب البيت انفسهم فتلك اهانة للكويت تاريخا ووطنا وأهلا، لا تكفي كل أخطاء الحكومة - على كثرتها - لتكون غطاء لرعونتها ومبررا لطيشها وعبثها.

لقد أخفقت الادارة العامة في استيعاب المتغيرات، فعجزت الحكومة عن احداث التغيير، ولم تنجح في إقناع المواطنين بصدق عزمها على الاصلاح، وبالتالي، في استعادة ثقتهم بغدهم. ولم يستطع العديد من النواب الانتقال من مقاعد تمثيل الدائرة الى مواقف تمثيل الوطن. فاستمروا أطرافا في الخلافات وشركاء في الاخطاء، بدل أن يكونوا مرجعية للصواب، وهكذا انغمس الطرفان في مناورات المصالح التي وضعت الوطن في خدمة السياسة، بدل تعاونهما في عملية التنمية والبناء، وتوظيف السياسة لخدمة الوطن.

من جهة أخرى، لا تكفي غرفة تجارة وصناعة الكويت في بيانها هذا بعرض المأزق وتحليل الاسباب، وتجريم الحدث، بل تحاول أن تتلمس إجابة للتساؤل الاخطر والأهم: ماذا بعد؟ والى أين؟ وهي في سعيها هذا لا تدعي اطلاقا القدرة على إيجاد المخرج ورسم خارطة الطريق، فهذه مهمة لا يمكن أن ينهض بها إلا توافق وطني تتعاون في إطاره السلطتان التشريعية والتنفيذية، وتساهم فيه كل الاطياف الاجتماعية والسياسية. ولكن هذه الحقيقة لا تمنعنا من القول ان أول وأهم شروط خروج الكويت من أزمتها البنيوية الشاملة والعميقة، أن تكون لنا رؤية متكاملة لبناء دولة القانون وفرض ثقافته وسيادته، بدءا من الحرص على توازنه ووضوحه وأبعاده التنموية، الى الحسم في تنفيذه، والعدل في تطبيقه، ليشعر الجميع بأنهم سواسية أمام القانون في وطن عادل، وفي ظل حكم صالح.

إن سيادة القانون لا تتعارض مع مفاهيم دولة الرفاه بل تدعمها، ولا تتناقض مع الحريات العامة والخاصة بل تحميها. وسيادة القانون هي المدخل الأساس لتوظيف الروح القبلية مكونا فاعلا في الوحدة الوطنية، ولتوطين المعتقد الطائفي عنصر إثراء ثقافي وحضاري. وسيادة القانون هي المدخل الأرحب للارتقاء بأداء مجلس الأمة، ووقف السباق المحموم لمجاملة المواطنين على حساب مستقبل أولادهم.

وفي صدد الاجابة عن التساؤل، ماذا بعد؟ والى أين؟.. تود غرفة تجارة وصناعة الكويت أن تؤكد على أمرين اثنين:

أولهما، ان تحقيق الاصلاح، والنجاح في معالجة الأزمة البنيوية العميقة يرتبطان بتعزيز تكاتف أسرة الحكم، ووحدة رؤاها وتوجهاتها. وبغير هذا يتعذر صون هيبة الدولة، وفرض سيادة القانون، وتحقيق فصل السلطات. خاصة أن ولاية أسرة الحكم في الكويت لا تستند الى الشرعية الدستورية وحسب، بل تستند - أيضا وأولا - الى الشرعية الوطنية التاريخية إن صح التعبير.

وثانيهما، ان أحداث ليل الأربعاء الأسود تعتبر، بالتأكيد - انتكاسة في مسيرة الديموقراطية الكويتية عموما، وفي الحياة النيابية على وجه الخصوص. ومن واجبنا اليوم أن نجعل من هذه الانتكاسة نذيرا حافزا على ضرورة قراءة التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية قراءة صحيحة، والعمل على إحداث التغييرات الكفيلة باستيعابها وتوجيهها نحو تعزيز الوحدة الوطنية وخدمة التنمية. فالتغيير هو الضمانة الحقيقية للاستقرار، والإخفاق في تحقيق التغيير بأسلوب هادئ وتدريجي، سيؤدي الى أن يفرض الإصلاح نفسه بطريقة خاطئة وخطيرة. إن أحداث ليل 16 نوفمبر لا يمكن أن تكون مبررا لقمع الحريات، بل يجب أن تزيدنا تمسكا بالديموقراطية وإصرارا على تطويرها نحو مزيد من ضمانات الحرية والمساواة، ونحو الارتقاء بأداء مؤسساتنا الدستورية لكي تستعيد الممارسة السياسية في الكويت بعدها الأخلاقي، وتسترد حوارات قاعة عبدالله السالم مستواها الراقي، ولكي يعود الشارع الكويتي داعما للشرعية لا بديلا عنها، يعلن عن خياراته الحرة في صندوق الاقتراع، وليس بالتناقض مع نتائجه.

وأخيرا، هذه شهادة حق دفاعا عن الوطن، تقدمها غرفة تجارة وصناعة الكويت للتاريخ، دون أن تأخذ حسابا للثمن والتكلفة لأنها تؤمن بأن خطيئة من حضر الواقعة وكتم الشهادة طمعا أو اتقاء، لا تقل عن خطيئة من حضر الواقعة وشهد زورا.

دعت لمعالجة جذرية للأوضاع السياسية عبر حكومة مختلفة

«مجموعة 26»: اقتحام المجلس سابقة وندعو لمعالجتها في إطار العدالة والقانون

اصدرت الحملة الوطنية لمواجهة استنزاف وتبديد ثروة البلاد وترشيد استخدامها (مجموعة 26) بيانا قالت فيه: لقد أعلنت مجموعتنا في بيانها الأخير الصادر بتاريخ 1 الجاري رؤيتها للحالة المتردية التي وصلت إليها البلاد، حيث توقعنا أن تمضي الأمور نحو الأسوأ إذا ما استمرت السلطتان المهيمنتان على شؤون التنفيذ والرقابة والتشريع على حالهما، وان استمرار أي منهما لن يصب في صالح الوطن، وعليه دعت المجموعة في البيان ذاته إلى طي صفحة هذا الفصل التشريعي وإنهاء مدته بحل مجلس الأمة والوزراء والدعوة إلى الانتخابات العامة خلال المهلة الدستورية، وذلك بعد ما تفاقمت الصراعات والشبهات وبعد أن تقدمت البنوك ببلاغات عن الحسابات النقدية البنكية لربع أعضاء مجلس الأمة ولم تعلن الحكومة موقفا واضحا في هذه المأساة إضافة إلى التحويلات المالية الخارجية المشبوهة التي أدت إلى استقالة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

وكما توقعنا، مضت الأمور في البلاد نحو الأسوأ وذلك باقتحام مجموعة من المواطنين وبعض الأعضاء مبنى مجلس الأمة مساء يوم الأربعاء 2011/11/16 في سابقة خطيرة لم تشهدها الكويت من قبل، ولما كنا نؤمن بحق جميع القوى السياسية في حرية التعبير عن الرأي فإننا نؤكد أن كل ذلك يجب أن يتم بالطرق والوسائل السلمية وتحت مظلة الدستور والقانون، وعليه فإن المجموعة تستنكر اقتحام مبنى مجلس الأمة وتدين جميع الأفعال الفوضوية التي أساءت إلى رمزية بيت الشعب. كما تدعو المجموعة كافة الأطراف إلى الرفق بهذا الوطن الذي يستحق منا الرعاية لا إحداث الفوضى المؤدية إلى ضياع مزيد من الحقوق لا قدر الله. وفي الوقت نفسه، نطالب بأن تتم المعالجة في إطار العدالة والقانون دون التعسف في الإجراءات الأمنية أو التوظيف السياسي للحدث بغية صرف الأذهان عن الجرائم الخطيرة التي منها الإيداعات المليونية وسواها من قضايا الفساد التي تكشفت في الآونة الأخيرة، وتعيد المجموعة تذكير الجميع بأن استنكار وشجب اقتحام مجلس الأمة ينبغي ألا يكون عذرا أو سببا للتغافل أو التغطية على المفسدين ومظاهر الفساد والإفساد المستشرية في البلاد وتجاهل تشريعات مكافحتها.

وأخيرا نكرر ما طالبنا به في البيان السابق بأننا نتطلع إلى معالجة جذرية للأوضاع السياسية عبر حكومة مختلفة تعمل بنهج جديد في إدارة مصالح الدولة وتبدأ بكشف الحقائق أمام الشعب الكويتي حول الإيداعات المليونية تمهيدا لاستئصال جميع أشكال الفساد، حكومة تقوم على الرشد في استثمار الثروة الوطنية ووقف هدرها وتنميتها لتبقى إرثا سليما لأجيالنا القادمة، حكومة لا تتسابق مع دعاة الاستنزاف من أجل مكاسب سياسية آنية وأنانية، حكومة تضع تحقيق خطة التنمية هدفا لها ولا تتخذ من القرارات ما ينسف الخطة ويسير عكس اتجاهاتها وأهدافها، كما نتطلع إلى مجلس أمة جديد يسهر على تنمية الثروة الوطنية لا اقتسامها أو تبديدها، مجلس يحترم ما أؤتمن عليه ويسعى لتحقيق ما جاء في الدستور من الحرص على وحدة الوطن واستقراره، وتحقيق عزته وازدهاره حاضرا ومستقبلا.

المهري: لا نوافق ولا نرضى بفعل السفهاء والأعمال الفوضوية المخالفة للدستور

قال وكيل المرجعيات الشيعية في الكويت السيد محمد باقر المهري ما يلي: ان ما قاله سمو أمير البلاد المفدى لرؤساء تحرير الصحف هو عين الحكمة وعين الصواب بعدما سمي يوم الاربعاء باليوم الاسود والاقتحام لمبنى مجلس الامة بالجريمة وقد اكد سموه ان القانون سيطبق على الجميع ولو كانوا من اعضاء المجلس، والقضاء هو الذي يفصل في هذه القضية وفي قضية الايداعات المليونية والعفو غير وارد هذه المرة وبالرغم من الشتم الكثير ولكن اقتحام المجلس افدح منه وسمو الشيخ ناصر المحمد تحمل الكثير من الشتائم دون اي دليل على ادانته والدستور بأيد أمينة، قائلا اذا كان هناك تخوف من فساد تشريعي فانا موجود ولن اوافق على تصرف خاطئ والكويت لا تتحمل هذه التصرفات والقلاقل وان المتظاهرين اعتدوا على رجال الشرطة بالاحذية والقناني الفارغة وتعيين او اقالة الرئيس ليس من خلال الفرض والضغط، ولا نرضى بادخال الكويت في نفق مظلم بحجة ان الدستور تلعب به الحكومة. ان جميع المواطنين الشرفاء مع توجيهات وارشادات ونصائح سمو أمير البلاد المفدى ولن نرضى بغير حكم آل الصباح الكرام، كما جاء في المادة الرابعة من الدستور، وكلنا نؤيد سمو الشيخ ناصر المحمد لانه انسان نظيف ورجل اصلاحي ويريد الخير لجميع ابناء الشعب وقد نال ثقة سمو أمير البلاد المفدى، وجميعنا نقول معكم معكم يا آل الصباح الكرام لا مع غيركم واننا مسلّمون امورنا اليكم ونحن لا نوافق ولا نرضى بفعل السفهاء والاعمال الفوضوية المخالفة للدستور ويعلم الجميع ان المتباكين على الدستور هم اول من يخالفه ويسحقه بل يدوس عليه وخير دليل على ذلك اقتحام هؤلاء لمبنى مجلس الامة، وختاما نقول ان التاريخ سيسجل ان يوم الاربعاء 2011/11/16 يوم اسود ويوم مظلم في تاريخ الكويت وان المقتحمين ارتكبوا جناية كبيرة لا تنسى وتبقى هذه الجريمة وصمة عار في تاريخهم النيابي على جبين جميع المقتحمين الفوضويين.

السيد محمد المهري

32 ناشطاً ومفكراً وطالب علم في بيان مناصحة: تعطيل الشريعة سبب فساد العلاقة بين الحاكم والمحكوم

أصدر 32 ناشطا ومفكرا وطالب علم بيان مناصحة قالوا فيه: تمر بلادنا بأزمات سياسية واقتصادية وغيرها، والكل يبحث عن الحل والمخرج من هذه الأزمات، وكلما انتهينا من أزمة دخلنا في أخرى، والسبب في هذا الفشل المتكرر هو أنها حلول بشرية قاصرة، والعجيب أن الحل الرباني المتمثل في تطبيق الشريعة المطهرة لا يكاد يطرح، حتى وصلنا إلى هذه الحال من التشاحن والتجاذب والاختلاف وصدق الله عز وجل إذ يقول: (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا). أفلم يأن لنا بعد هذه الأزمات المتتالية والمتنوعة أن نراجع أنفسنا ونتوب إلى ربنا ونطبق الشريعة الربانية المطهرة المشتملة على كل خير؟ معاشر العقلاء إن تطبيق الشريعة أمر لا خيار لنا فيه يقول الله عز وجل: (وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وإن كثيرا من الناس لفاسقون أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون) ويقول الله عز وجل: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما). والحكم بالشريعة الإسلامية فيه خير الدنيا والآخرة وفيه البركة والرفاهية والرخاء قال الله تعالى: (فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى) قال ابن عباس رضي الله عنهما: «تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة». وقال الله عز وجل: (ولو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا لكفرنا عنهم سيئاتهم ولأدخلناهم جنات النعيم ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم منهم أمة مقتصدة وكثير منهم ساء ما يعملون). وتعطيل الشريعة شر وبلاء وفساد وفتنة وأعظم سبب لزوال الدول وهلاك الأمم قال النبي ﷺ: «أيها الناس إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها». فبين النبي ﷺ أن هلاك من قبلنا إنما هو بسبب انحرافهم في تطبيق الحدود، حيث كانوا يطبقونها على الضعفاء دون الأشراف، فماذا نقول ونحن نعطل الشريعة فلا نطبقها لا على شريف ولا على ضعيف؟!

وبين النبي ﷺ أن تعطيل الشريعة سبب لفساد العلاقة بين الحاكم والمحكوم فقال ﷺ: «وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله ويتخيروا مما أنزل الله إلا جعل الله بأسهم بينهم». فمن منطلق قوله ﷺ: «الدين النصيحة» فإننا نتوجه بالنصح للجميع حكاما ومحكومين بتقوى الله عز وجل وتطبيق شريعته، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل. اللهم هل بلغنا.. اللهم فاشهد. الموقعون:

- د.حامد حمد العلي
- د.عبدالمحسن زبن المطيري
- د.خالد جاسم الهولي
- هادي حمد المري
- بدر ناصر الشبيب
- جابر عبدالله الجلاهمة
- عبدالله عبدالعزيز الحربي
- بندر مناحي المطيري
- عبدالرحمن يتيم الفضلي
- سالم حمد القحطاني
- عبدالناصر عباس المناور
- عبدالله ماطر العازمي
- عبدالقادر سيد عبدالله الرفاعي
- حذيفة نبيل البصارة
- عبدالعزيز سعود العويد
- د.موسى مناحي العنزي
- وليد غانم فراج الغانم
- علي مال الله العوضي
- عبدالله يوسف الأنصاري
- عصام أحمد المريفع
- ضيدان نزال الرشيدي
- محمد عبدالله الحصم
- محمد سعود العنزي
- صباح عبدالكريم العنزي
- حربي عبدالله العريمان
- محمد عبدالله العتيبي
- سعود فهيد العنزي
- د.فيصل مانع الفضلي
- فايز حمود العنزي
- فهيد معيض العجمي
- عيد هايس المطيري
- د.فهد ساير الظفيري
- د.فيصل عيسى العبدالهادي

«نبراس»: نضع أنفسنا تحت طاعة ورهن الأمير

عبرت الحركة الكويتية للعدالة والتنمية (نبراس) عن بالغ استيائها لحادث اقتحام مجلس الأمة من قبل بعض من يفترض فيهم أنهم أول من يحافظ على الدستور ويحترم الحقوق والحريات العامة الواردة به على الوجه الذي يرتبه القانون ويحفظ به النظام العام.

إننا في الحركة الكويتية للعدالة والتنمية (نبراس) حالنا كحال الغالبية الصامتة من الشعب الكويتي الكريم، إذ نضع أنفسنا تحت طاعة ورهن أمر والد الجميع حضرة صاحب السمو الأمير، وندعو كافة الأطياف السياسية لأن يكون الأمن والصالح العام هو غاية الجميع، وأن تتم مناقشة كافة الأمور بعقلانية وحكمة بعيدا عن الزج بالناس الأبرياء في احتكاكات دموية ليس من ورائها طائل إلا الرجوع بالكويت إلى غياهب الظلمة والوحشة.

بالنهاية فإننا نوصي بأن يتم تقديم اعتذار ممن شارك من النواب بذلك الأمر مرفقا بكافة الأسباب التي دعتهم لذلك، وأن يتم اجتماع 3 نواب من المعارضة و3 وزراء من الحكومة في رعاية المقام السامي لتحديد خارطة طريق لمدة 6 أشهر للخروج من هذا التوهان السياسي، ولولا أن الحديث النبوي الشريف يأمرنا بعدم سب الدهر لكنا وصفناه بالأربعاء الأسود.. والله من وراء القصد.

ناشد الأمير التدخل بحكمته لمعالجة الاحتقان السياسي

المسباح: شحن العامة دون اتزان له عواقبه الوخيمة على المجتمع

وصف الداعية الإسلامي د.ناظم المسباح اقتحام المجاميع الشبابية لمجلس الأمة ومحاولتهم التحرك بمسيرة نحو بيت سمو رئيس الوزراء بالخطأ الجسيم، مؤكدا رفضه التام لقيام بعض النواب بشحن الشارع بهذه الطريقة التي تؤدي الى تخريب الوطن بدلا من الإصلاح الذي ينشده الجميع، مبينا ان حالة الاحتقان والتوتر السياسي التي فجرت الأوضاع أسبابها أصبحت معلومة لدى العيان، الأمر الذي أثار الغضب الشعبي، مناشدا صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد التدخل بحكمته المعهودة لنزع فتيل الأزمة ومعالجة جذور الاحتقان السياسي الذي سيعصف بالوطن، داعيا اعضاء السلطتين ان يتقوا الله ويتعاونوا فيما بينهم مستندين في ذلك الى هدي السلف الصالح وطريق الآباء والأجداد الذين تراضوا على دستور ينظم علاقة الشعب بالسلطة فلا يطغى طرف على آخر، مشددا على ان كل الأشخاص زائلون والكويت باقية فقدموا الكويت على أشخاصكم ومصالحكم وكراسيكم. ودعا الحكومة الى تصحيح مسارها من خلال تطبيق القانون - فعليا - على الجميع ودون انتقائية، واتباع النهج الإصلاحي بالفعل لا بالقول، كي تعود الكويت درة الخليج ويطمئن الجيل الحالي على مستقبل الوطن والشعب، مؤكدا ضرورة ان يعي الجميع اننا أصبحنا نعيش واقعا جديدا تنتشر فيه مفاهيم الحرية والشفافية والانفتاح الإعلامي، وعلى الحكومة ان تؤدي عملها على أكمل وجه وتستعد للمساءلة والرد في النطاق الدستوري والقانوني من خلال المؤسسات الرقابية كديوان المحاسبة ومجلس الأمة، مشددا على ان الأسلوب القديم الذي تغيب فيه الشعوب قد ذهب، وعقارب الساعة لا تعود الى الوراء. وتابع د.المسباح: في ظل النظام الديموقراطي فإن الرقابة والمحاسبة حق أصيل لنواب الشعب المسؤولين أمام الله ثم الشعب الذي انتخبهم وهم مطالبون بممارسة هذا الحق من منطق أداء الأمانة التي ائتمنهم الشعب عليها، مشددا على ضرورة ممارسة هذا الحق تحت قبة عبدالله السالم وليس في الساحات لأن هذا الأمر يشعل الأزمات ويثير الفتن، لافتا الى ضرورة ان يرضى النواب برأي الأغلبية، وفي حالة ارتأى النواب المعارضون ان الأغلبية تلوثت بالفساد السياسي وان المجلس قد صار بلا فاعلية فعليهم حينئذ البحث عن حلول أخرى يراعون فيها فقه المصلحة والمفسدة، إذ «لا يجوز تغيير المنكر بمنكر أشد منه»، ولا يجوز الاعتراض على الفساد المالي والسياسي بحرق البلد بأكمله، فلديكم الإعلام والندوات المنضبطة وأخيرا الاستقالة والانتظار للانتخابات المقبلة وإفساح المجال للناخب ليصحح مسار البرلمان اذا انحرف عن مساره، مؤكدا ضرورة ان يتدخل العقلاء لوقف شحن الجماهير سلبيا فاليوم شاهدنا اقتحام وتخريب قاعة عبدالله السالم وإذا استمر الحال على ما هو عليه فإننا سنشاهد سفكا للدماء - لا قدر الله - وهو ما لا يقبله أو يرضاه اي مسلم يحب دينه ووطنه وإخوانه. وبين ان الكويت أحوج الآن الى ان يتصدر العلماء الربانيون لمشهد من أجل ضبط إيقاع العمل السياسي بأحكام الشريعة وأخلاق وهدي سلفنا الصالح، مشيرا الى ان ترك العلماء الانخراط في العمل السياسي بحجة ان للسياسة أهلها لم يعد له مجال الآن، فالشباب أصبح اليوم أحوج لأهل العلم من أي وقت مضى، مشددا على انه لا مجال لترك المجال للشارع السياسي منفردا، لاسيما في ظل المشهد الحالي الذي بدأ ينفلت تدريجيا، مذكرا بقوله تعالى: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) وبقوله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)، داعيا المولى جل وعلا ان يحفظ الكويت أميرا وحكومة وشعبا من كل مكروه وسوء وان يجنبها الفتن ما ظهر منها وما بطن.

د.ناظم المسباح

الديوان يدعو 118 مواطنا لمراجعته اليوم

دعا ديوان الخدمة المدنية 118 مواطنا لمراجعته اليوم الثلاثاء لاستكمال أوراق ترشيحهم للعمل في الجهات الحكومية، وفيما يلي الأسماء:

- مبارك هادي عامر هادي
- إبراهيم دهيم الرشيدي
- فيصل فاضل محمد الفضلي
- محمد فالح محمد منصور
- سعد ذيب صالح الهرشاني
- محمد ضاحي عوض المطيري
- خالد مناحي خالد الهاجري
- صالح جدعان صالح العنزي
- جليل حداد جليل السعيدي
- فيصل فهد عوض العتيبي
- حمد راشد سيف الهاجري
- فواز حسين علي زمانان
- أحمد عبد الرضا خليفة مراد
- فهيد علي مسفر العجمي
- محمد جمعة سعيد السناوي
- إسحاق علي محمد حيدر علي
- سعد فهد سعد قريطة
- سعد غالي ناصر صنهات
- نايف بدر محمد عريان
- عدنان طوفان مبارك العماني
- عماد طوفان مبارك العماني
- فيصل محسن عبيد الدوسري
- خالد محمد عبدالعزيز المجبل
- عبدالله عبدالعزيز عبدالله الزيد
- محمد عبدالرحمن ابراهيم الخليفة القرزعي
- عقيل ناصر علي محمد علي
- فيصل خالد عبد الغفور تيفوني
- مشعل بدر نعيم العجمي
- محمد احمد حمزة الكوت
- فهد محمد فهد جويدان
- سالم شبيب نادر العجمي
- حمود خالد محمد المطيري
- خالد مسفر محمد الدوسري
- عبدالرحمن جمال محمد الغريب
- جاسم محمد جاسم محمد
- سعود عبدالعزيز فهد الخالدي
- عبدالعزيز عدنان راشد الملا
- محمد عبدالله حسن الجزاف
- جراح جمال عبدالرحمن الشيحة
- أحمد رجا سعيد الشمري
- فهد جزا سحاب العتيبي
- حمود علي جاسي المطيري
- هزاع دخيل مبارك الديحاني
- سالم محمد عبدالله مطيران
- عبدالله محمد احمد الصالح
- علي خالد علي الاذينة
- سويد محمد غصين الدوسري
- سليمان وليد محمد الروضان
- راكان ناصر مرزوق ناصر
- عبدالله بدر عبد اللطيف عبد الرحيم
- عمر عبدالله محمد العباد
- احمد صلاح احمد السميط
- شعيب جاسم جوهر الشعيب
- عبدالعزيز ناصر زيد العتيبي
- جراح عمر صالح العتيبي
- فهد ناصر فهد العجمي
- عبدالعزيز خالد حسن حلاوة
- محمد جبر محمد العتيبي
- عبدالله رياض احمد الشرهان
- يوسف حميدي علي الحربي
- سلطان نايف مطلق العتيبي
- فيصل مساعد محمد الحماد
- محمد مبارك سعود السبيعي
- فهد صالح عبدالرحمن المزيني
- أحمد محمد هجاج المطيري
- محمد خلف عيد الجبيلان
- أسامة علي محمد المشوح
- محمد حمود مزعل العتيبي
- احمد فهد احمد الفيلكاوي
- عبد الوهاب فهد عيسى المناعي
- عبدالله عبدالعزيز حسن الكندري
- محمد علي حمد الزمامي
- محمد ناصر علي منصور
- نايف عوض عليان الحربي
- خالد عايد فالح الازمع
- بندر ناصر صنت الديحاني
- محمد علي بدر علي عبدالغفار
- عيد محمد عيد المنيف
- فيصل حسين عبدالحميد جمال
- مبارك مشعل مبارك الديهان
- سالم عادل سالم بوتلف
- عبدالله مثنى عبدالله العتيقي
- أحمد جاسم عايض الحربي
- عايض عوض سبيل الرشيدي
- شباب مسفر عبدالرحمن العتيبي
- خالد مطر مزيد الشمري
- سعد مفلح سعد المطيري
- عبدالعزيز صالح محمد البراك
- حمد احمد حمد الفارسي
- مصلط فيصل سلطان العجمي
- عبد اللطيف شنان عايد العنزي
- مهدي اسعيد عضيب الهاجري
- احمد هاني احمد الماص
- يوسف سالم عيد العازمي
- جابر عبيد علي المري
- علي سعد ناهي العازمي
- ماجد محمد فهيد العجمي
- مصطفى عبد المحسن محمد قمبر
- عدنان صلاح حسين العنزي
- محمد سعد ماطر عميرة
- طلال أمان معتوق سرور
- احمد شهاب احمد القوماني
- عثمان إبراهيم معرفي معرفي
- جبريل خليفة هلال الديحاني
- صلاح فالح كامل العنزي
- سالم محمد احمد الوهيب
- مسفر سالم حمد العجمي
- ناصر حمد ناصر الصقر
- احمد نزار حسين الشواف
- خالد عثمان عبدالله الدهيمي
- محمد صفر غلام علي
- بندر صويان حمود العدواني
- سالم عيد محمد الرويعي
- صالح فلاح حسين العجمي
- إياد سعود عبدالعزيز العبيد
- إبراهيم علي حاجي رمضان
- يوسف إيراج غلام باقري
- محمد إيراج غلام باقري